هواجس إسرائيلية تسبق زيارة بايدن

انطوان شلحت

لدى متابعة ما كتب في إسرائيل عن الزيارة التي يعتزم الرئيس الأميركي، جو بايدن، القيام بها إلى منطقة الشرق الأوسط في أواسط الشهر المقبل (يوليو/ تموز)، وتشمل بالأساس إسرائيل والسعودية، لن يستصعب القارئ استنتاج أن المؤسستين، السياسية والأمنية، باتتا منذ الآن تصوران مستقبلاً من المتوقع أن يترتب على هذه الزيارة، تتمكن فيه دولة الاحتلال من الاطمئنان إلى «حتمية» حلّ مشكلاتها الإقليمية وفقاً لرؤيتها، سيما المشكلات المرتبطة بالملفّين الأشد استعصاءً من وجهة نظرها: الإيراني والفلسطيني. بطبيعة الحال، تشمل أجندة زيارة بايدن عدة موضوعات، يبدو أن أبرزها يرتبط بتعزيز ما وصفته إسرائيل (بالتزامن مع كتابة هذه السطور) بأنه «تحالف الدفاع الجوي في الشرق الأوسط»، في مواجهة ترسانة الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية. وثمّة ما يدعو إلى الظن أن موضوع هذا الدفاع الجويّ طاغٍ بصورة لافتة للنظر على التحليلات الإسرائيلية منذ معركة «سيف القدس» في مايو/ أيار 2021، حيث تتشارك معظم تلك التحليلات في رؤيةٍ تذهب إلى أن أحد أهم الدروس المُستخلصة من تلك المعركة، فيما يخصّ محور القوى الدائرة في فلك طهران، تمثّل في تحرُّك عناصر منها معًا أول مرة، وبصورة فعّالة، لمساعدة أحد أعضاء المحور في معركته ضد إسرائيل. وفي الوقت الحالي، أمست هذه القوى تتبنّى استراتيجيا تتجه أكثر فأكثر نحو تجميع الجهد الدفاعي للجيش الإسرائيلي، والمساس بالردع، وتقويض الإحساس بالأمان في إسرائيل. وكان ثمّة درس آخر من معركة «سيف القدس»، وفقاً للقراءات الإسرائيلية، مؤدّاه أن سيناريو قتال متعدّد الجبهات هو بمنزلة تهديد حقيقي يجب الاستعداد لمواجهته من خلال انتهاج عقيدة عمل ملائمة للتعامل مع هذا السيناريو المعقّد، مع التشديد على الجبهة الداخلية. وفي هذا الشأن، ذكرت عدة معاهد لدراسة السياسات والاستراتيجيا أن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة تشكل مرساةً أساسية في نظرية الأمن القومي في إسرائيل، وغيابها أو حتى أي تآكل فيها، سيجعل من الصعب على إسرائيل تحقيق أهدافها من الناحيتين، العسكرية والسياسية. وفي ضوء ذلك، على إسرائيل المحافظة على التعاون الاستراتيجي والعملاني مع الولايات المتحدة، وتعزيز مكانتها بصفتها ذُخرًا لهذه الأخيرة في المنطقة، والأخذ في الاعتبار «الخطوط الحمراء» للإدارة الأميركية فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الجوهرية. ومع تأكّد زيارة الرئيس الأميركي نُشرت تقارير عن توسُّط الولايات المتحدة بين إسرائيل والسعودية ومصر، من أجل تسوية وضع الجزيرتين الواقعتين على مدخل خليج إيلات. ووفقًا لتقرير أصدره مركز أبحاث السياسة والاستراتيجيا المائية في جامعة حيفا، فإن خطوة التسوية هذه مُلحة وضرورية لأمن إسرائيل في أي اتفاق يجري التوصل إليه بين هذه الدول. وتقع مضائق تيران وجزيرتا تيران وصنافير في أقصى جنوب خليج إيلات، في الطريق المؤدّية إلى شرقي البحر الأحمر. وبحسب أدبيّات هذا المعهد وعمومًا، لهذه المضائق أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل، وإغلاق المصريين لها أمام عبور السفن المتجهة إلى إسرائيل، أو المنطلقة منها، كان من بين الأسباب التي أدّت إلى نشوب حربي السويس 1956، وحزيران 1967. ومُجرّد هذا الأمر أدّى إلى إعطاء تلك المنطقة الحساسة اهتمامًا خاصًا في إطار اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر في 1979، والتي جرى خلالها الالتزام بحُرية الملاحة من إسرائيل وإليها في هذه المضائق، كما وُضعت آلية لنزع السلاح من هذه المنطقة ومراقبتها بواسطة قوة مراقبين من الأمم المتحدة برئاسة الولايات المتحدة. ويُشار هنا إلى أن السعودية «رفضت» أيضًا، لدى إعادة مصر الجزيرتين إليها، اتفاق هذه الأخيرة مع إسرائيل المتعلق بهذه المنطقة، إنما من دون أن تكون طرفًا فيه. ومنذ ذلك الحين، صرّحت السعودية، في الظاهر، بأنها لا تجد نفسها مُلزمة بما تضمّنته الاتفاق، وبضمان حرية الملاحة لإسرائيل. ومن هنا، نشأت الحاجةُ إلى تسوية مباشرة مع الرياض بروح ذلك الاتفاق.

الحرب ما يقرب من تريليونين ونصف تريليون دولار، لن تترك العراق، لأنها وجدت فيه منجماً من ذهب، يعيد إليها بعض خسائرها، فضلاً عن قناعتها بأن موقعه الاستراتيجي يضمن لطالبته على منابع النفط القوة والمنعة، ثم إن العراق، في حساب الطموحات الصهيونية التي ترعاها واشنطن، يشكل «عقدة» خطيرة أمامها إذا استعاد دوره. وهذا يكفي لبقاء أميركا ساكنةً فيه مهيمنة على قراره إلى أمد قد يطول. وهذا لا يمنع دولاً أوروبية، مثل بريطانيا التي لديها تاريخ طويل مع العراقيين، من أن تعمل على مدّ نفوذها إليهم، أو حتى أن تتدخل في شؤونهم، خصوصاً أنّ العراق أصبح مفتوح الأبواب والشبابيك أمام الجميع، ومن شاء أن يدخل أو يدخّل فليفعل، من دون أن يخشى رادعاً. وفي بعض ما رصدناه من بعض تقارير مفبركة، اعتمادها على إشارة للثعلب الاستراتيجي العجوز، هنري كيسنجر، لم يقل فيها أكثر من أن «تغييرات مهمّة محتملة في منطقة الشرق الأوسط»، ولم يفصح عن تفاصيل، فيما أوّل البعض وعسكريون ورؤساء عشائر وأكاديميين ورجال دين، وبعض أبناء هؤلاء وأحفادهم ما زالوا يحنّون للأيام السالفة، فيما يبدو الأميركيون قليلي خبرة في الشؤون العراقية، وقد كشفوا عن نقص خبرتهم وضحالة تفكيرهم في إقدامهم على غزو العراق بمبرّرات كاذبة، وكذلك في ما فعلوه فيه على مدى الأعوام الماضية، وقد حقّقوا ما يريدونه من احتلالهم له، إذ جعلوا منه كياناً هجيناً قاصراً عن أداء أي دور، ولم تعد له أية فاعلية، بعد أن «عبثوا» بالوقوف على أقدامه مجدّداً إلا بعد حفنة سنين، وأضافوا أن ما يدفع الأميركيين إلى ذلك أيضاً انشغالهم بقضايا عالمية أخطر وأهمّ، حرب أوكرانيا والعلاقات مع روسيا، والتحدّي الصيني ومسألة تايوان. وتستند معظم هذه التوقعات إلى أخبار وتقارير مفبركة، تجتهد في إنشائها جيوش إلكترونية مموّلة، تتبع هذا الطرف أو ذاك، ولها غاياتها المعروفة. ومعلوم أن مثل تلك الأخبار والتقارير التي لا تحتمل قدراً من الصدقية تنتقل في الفضاء الإلكتروني ثماني مرّات أكثر مما تنتقل فيه الأخبار والتقارير الصحيحة، فضلاً عن أن متابعين يجدون فيها ما يحوّل أمانيهم إلى حقائق، ويبنون عليها قناعاتهم ويروّجون نشرها. لكن القراءة الذكية لما يحيط بنا تجعلنا نميل إلى تقرير ما نراه واقعاً ماثلاً أمام العين أن الولايات المتحدة التي خلفتها على منابع النفط القوة والمنعة، لن تترك العراق، لأنها وجدت فيه منجماً من ذهب، يعيد إليها بعض خسائرها، فضلاً عن قناعتها بأن موقعه الاستراتيجي يضمن لطالبته على منابع النفط القوة والمنعة، ثم إن العراق، في حساب الطموحات الصهيونية التي ترعاها واشنطن، يشكل «عقدة» خطيرة أمامها إذا ما استعاد دوره. وهذا يكفي لبقاء أميركا ساكنةً فيه مهيمنة على قراره إلى أمد قد يطول. وهذا لا يمنع دولاً أوروبية، مثل بريطانيا التي لديها تاريخ طويل مع العراقيين، من أن تعمل على مدّ نفوذها إليهم، أو حتى أن تتدخل في شؤونهم، خصوصاً أنّ العراق أصبح مفتوح الأبواب والشبابيك أمام الجميع، ومن شاء أن يدخل أو يدخّل فليفعل، من دون أن يخشى رادعاً. وفي بعض ما رصدناه من بعض تقارير مفبركة، اعتمادها على إشارة للثعلب الاستراتيجي العجوز، هنري كيسنجر، لم يقل فيها أكثر من أن «تغييرات مهمّة محتملة في منطقة الشرق الأوسط»، ولم يفصح عن تفاصيل، فيما أوّل البعض قصده بأنه جعل الحكم الحقيقي في العراق، ومنهم من استخدم إحاطة ممثلة الأمم المتحدة في العراق، جينين بلاسخارت، أمام مجلس الأمن، للتدليل على صحة تحليله، وكانت قد أنذرت الطبقة السياسية «المنشغلة بمعارك السلطة» من أن العراقيين لن ينتظروا طويلاً، ودعتها إلى أن تشمّر عن ساعديها لمعالجة الأولويات، خصوصاً في صراع السيطرة على الموارد ولعبة السلطة، ولوّحت لها باحتمال قيام ثورة له آية فاعلية، إذا لم يمكنه الوقوف على أقدامه مجدّداً إلا بعد حفنة سنين، وأضافوا أن ما يدفع الأميركيين إلى ذلك أيضاً انشغالهم بقضايا عالمية أخطر وأهمّ، حرب أوكرانيا والعلاقات مع روسيا، والتحدّي الصيني ومسألة تايوان. وتستند معظم هذه التوقعات إلى أخبار وتقارير مفبركة، تجتهد في إنشائها جيوش إلكترونية مموّلة، تتبع هذا الطرف أو ذاك، ولها غاياتها المعروفة. ومعلوم أن مثل تلك الأخبار والتقارير التي لا تحتمل قدراً من الصدقية تنتقل في الفضاء الإلكتروني ثماني مرّات أكثر مما تنتقل فيه الأخبار والتقارير الصحيحة، فضلاً عن أن متابعين يجدون فيها ما يحوّل أمانيهم إلى حقائق، ويبنون عليها قناعاتهم ويروّجون نشرها. لكن القراءة الذكية لما يحيط بنا تجعلنا نميل إلى تقرير ما نراه واقعاً ماثلاً أمام العين أن الولايات المتحدة التي خلفتها

(كاتب عراقي في كاراكاس)

ما فعله ويجز في باريس

أحمد ماهر

ثار جدل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي، بعد ظهور مؤدّي الراب المصري ويجز في حفلة غنائية في باريس، رفع فيها العلم الفلسطيني ثم ارتدى الشال الفلسطيني. كان ظهوره مثيراً للجدل، أبدت أغلبية التعليقات ما فعله، ورأت فيه كثيرا من الشجاعة والإخلاص، ولكن تعليقات ساخرة سفّهت ما فعله، رأت أن الجهاد أو النضال الحق فقط هو الجهاد المسلح أو المواجهة المباشرة، وأن ما فعله ويجز لا قيمة له. وفي وجهة نظري، كانت بادرة عظيمة وشجاعة، فالمغني الشاب يمتلك شعبية كبيرة في أوساط الأجيال الجديدة، واستطاع في سنوات قليلة أن يكوّن له جمهورا ضخما، وذلك بغض النظر عما يقوله في أغانيه وعروضه التي قد يختلف بعضنا معها، ولكن أحدا لا يستطيع إنكار شعبيته الكبيرة أو تجاهلها ضمن الجيل الجديد، وتفوّقه على عديدين من أقرانه.

ويجز مغنٍّ، أو مؤدّي راب مصري، اسمه الحقيقي أحمد علي، من مواليد محافظة الإسكندرية عام 1998، أصوله صعيدية من محافظة الأقصر، ويعتبر المغني المصري الأكثر استماعا على «سبوتيفاي»، في 2020 /2021. أحدثت أغانيُ راب له جدلا كبيرا في مصر، بسبب اختلاف المحتوى عن غيره من أقرانه، وكانت أغانيه تحظى بانتشار غير مسبوق في أوساط الشباب والمراهقين. تذكر شباب عربي أو أوروبي بالقضية الفلسطينية فعل إيجابي، وله تأثير عظيم، فربما قد يفاجأ بعضهم في مصر، عندما يعلم أن القضية الفلسطينية ليس لها صدى في الغرب، كما هي داخل «بعض» بلادنا العربية، وقد يفاجأ بعض الشباب المصري إذا علم أن غالبية سكان كوكب الأرض لا يدرك كثيرا عن القضية الفلسطينية، ولا عن حقوق الشعب الفلسطيني ومعاناته، ولا ما يدور في تلك البقعة، ولا عن أصل المشكلة.

يعلم هذا أكثر مني المقيمون في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ففي بعض رحلاتي قديما للولايات المتحدة أو دول أوروبية، لم يكن صعبا أن الاحظ أن لليهود، بشكل عام، انتشارا كبيرا ونفوذا كبير وانتشار واسع، في المجالات العلمية والصناعية والتجارية وحتى الثقافية والفنية. أتذكّر أنني في مرة أظهرت مشاعر الاستياء، عندما وجدت أن أسواق إحدى الدول الأوروبية مليئة بالمنتجات والمحلات الإسرائيلية، ودخلت نقاشات عديدة مع أناس لا يستوعبون لماذا أنفر من منتجات دولة ما، وكان حديثي عن تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي غير مفهوم لديهم، وكان كائنا من المريخ يتحدث. كذلك أتذكّر أنه كان للطلاب الإسرائيليين، في الندوات وحلقات النقاش والمناسبات البحثية التي كانت تعقد في الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية بعد ثورات الربيع العربي، وجود منظم، يتحدّثون بمظلومية فقْنَعة، ويغضبهم بجهش في البكاء عند الحديث عن كيف يعيشون في رعب في إسرائيل، بسبب «المجموعات الإرهابية» الفلسطينية التي ترفض السلام، على حد تعبيرهم. لذلك تجد نسبة ليست قليلة متأثرة بالدعاية الإسرائيلية، ونسبة أكبر لا تكترث للأمر برمته، أو لا تعلم عن أصل المشكلة أو لا تبالي. المخيف ليس في جهل طبيعية، لكن الهدف، في حالة مشروع دستور سعيد، من إثارة الجدل حوله إلحداث مزيد من التقسيم داخل الصف التونسي، حتى لبيدو أن الغرض من قرار حذف الإشارة إلى المرجعية الإسلامية للدولة التونسية التي نصّ عليها الدستور الحالي تركيز النقاش حول هذه النقطة بالذات دون غيرها من الأمور الأخرى التي تهم توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث، وتنظم حياة التونسيين مستقبلا. الهدف من وراء هذا الحذف الاستفزازي، الموجّه، في اعتقادي، نحو كسب استعطاف الغرب، هو إثارة مزيد من الانقسام داخل الشارع التونسي، ما سيتيح لسعيّد تمرير خططه الغامضة، وفرض أمره الواقع بغطرسةٍ وعنجهيةٍ كما يفعل اليوم.

.. سيبقى على ذكاء التونسيات والتونسيين أن يقرّروا مصيرهم بأيديهم، فالكرة اليوم في ملعبهم لإنقاذ بلادهم من العودة إلى عهد الدكتاتوريات الرئاسية التي تسلّطت عليهم منذ استقلال بلادهم قبل أكثر من 60 سنة.

(كاتب وإعلامي مغربي)

كاريكاتير عماد حجاج

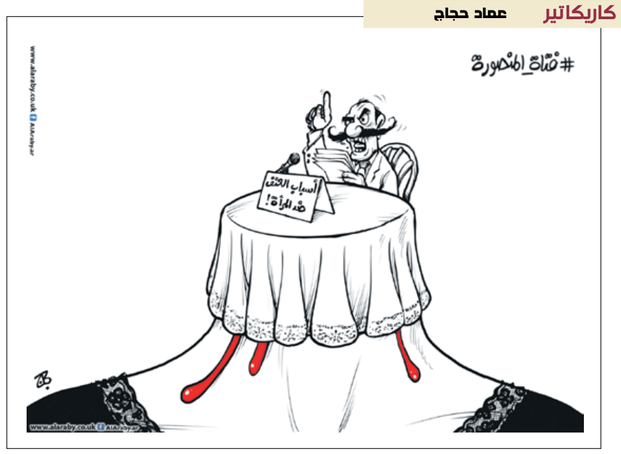

ما الذي ينتظر العراق؟

عبد اللطيف السعدون

على مواقع التواصل، وعلى ألسنة سياسيين ومحللين، «مزاعم» متداولة عن قرار دولي قد اتّخذ بإسقاط «العملية السياسية» الطائفية القائمة في العراق، وإنتاج عملية سياسية وطنية تضمن حالة أمن واستقرار، وتوفر الخدمات العامة، وتقضي على أفة الفساد، وتحترم الحريات الأساسية للمواطنين.

ثمّة من يذهب إلى أكثر من ذلك، ليؤكد أن من عُدّ مسؤولاً عن خطايا السنوات العشرين المنصرمة وجرائمها، سيُحال على القضاء العادل، كي ينال جزاءه عمّا اقترفته يداه. وبينهم من يضيف: «ستُنصب للقتلة واللصوص أعواد المشانق»! ويجزم آخرون بأن إدارة الأزمة العراقية ستوكل إلى الإنكليز، باعتبارهم أصحاب قضية عريضة في شؤون العراق ومعرفة بخباياه وأسراره استمرّت منذ الحرب العالمية الأولى وحتى العهد الجمهوري، وكانت لهم علاقات واسعة بفئات مختلفة من العراقيين، سياسيين وعسكريين ورؤساء عشائر وأكاديميين ورجال دين، وبعض أبناء هؤلاء وأحفادهم ما زالوا يحنّون للأيام السالفة، فيما يبدو الأميركيون قليلي خبرة في الشؤون العراقية، وقد كشفوا عن نقص خبرتهم وضحالة تفكيرهم في إقدامهم على غزو العراق بمبرّرات كاذبة، وكذلك في ما فعلوه فيه على مدى الأعوام الماضية، وقد حقّقوا ما يريدونه من احتلالهم له، إذ جعلوا منه كياناً هجيناً قاصراً عن أداء أي دور، ولم تعد له أية فاعلية، بعد أن «عبثوا» بالوقوف على أقدامه مجدّداً إلا بعد حفنة سنين، وأضافوا أن ما يدفع الأميركيين إلى ذلك أيضاً انشغالهم بقضايا عالمية أخطر وأهمّ، حرب أوكرانيا والعلاقات مع روسيا، والتحدّي الصيني ومسألة تايوان. وتستند معظم هذه التوقعات إلى أخبار وتقارير مفبركة، تجتهد في إنشائها جيوش إلكترونية مموّلة، تتبع هذا الطرف أو ذاك، ولها غاياتها المعروفة. ومعلوم أن مثل تلك الأخبار والتقارير التي لا تحتمل قدراً من الصدقية تنتقل في الفضاء الإلكتروني ثماني مرّات أكثر مما تنتقل فيه الأخبار والتقارير الصحيحة، فضلاً عن أن متابعين يجدون فيها ما يحوّل أمانيهم إلى حقائق، ويبنون عليها قناعاتهم ويروّجون نشرها. لكن القراءة الذكية لما يحيط بنا تجعلنا نميل إلى تقرير ما نراه واقعاً ماثلاً أمام العين أن الولايات المتحدة التي خلفتها

(كاتب عراقي في كاراكاس)

تونس ودستور قيس سعيّد

علي أنوزلا

تعتبر لحظة وضع الدساتير في الدول تأسيسية بامتياز، لأنها اللحظة التي توضع فيها أسس الدولة وركائز مؤسساتها المعتمدة التي تنظم عمل السلطات الثلاث الأساسية داخلها. وفي الحالات الطبيعية، يتم التهيئة لهذه اللحظة بتوافق سياسي وحالة من الانفراج الاجتماعي لإشراك أكبر قدر من الناس في صياغة الوثيقة التي تعتبر عقدا اجتماعيا تلتف حوله غالبية الشعب. لكن من يتابع ما يجري اليوم في تونس، يتهيأ له أن البلاد على أهبة الدخول في حرب أهلية، وليست بصدد وضع دستور جديد، فالحالة التونسية اليوم هي نتاج مزاج فردي فرضه الرئيس قيس سعيّد منذ انقلابه على السلطة قبل عام، لأنه أراد أن يغير كل شيء في البلاد بشكل فردي، وبطريقة فيها كثير من العجرفة الزائفة والتسلط المقيت، نحو مصير مجهول وغامض.

حتى أيام معدودات من يوم الاقتراع على مشروع الدستور المقترح، ما زال التونسيون لم يطلعوا على نسخته التي سيُستفتون حولها، وكل ما تسرب من مضامين هذه الوثيقة «السرية»، يطرح تساؤلاتٍ بشأن مستقبل الدولة التي يريد سعيّد أن يفرضها على مواطنيه، وقبل بلاّ أحزاب سياسية، وبسلطات مطلقة بين يدي رئيس مزاجي غامض، وفي صراع يومي مع أكثر من جهة داخل مؤسسات البلاد، فالوثيقة التي يريد سعيّد عرضها على التونسيين للتصويت عليها تضع منصب رئيس الدولة أعلى من كل الهياكل الدستورية والحزبية، بحيث يكون الرئيس هو من يختار رئيس الحكومة ويعينه، بغض النظر عن نتائج الانتخابات التشريعية ومن سيفوز فيها من الأحزاب التي ستتحوّل إلى مجرد ديكورات داخل البرلمان، للمصادقة على برنامج رئيس الحكومة الذي يضع الرئيس برنامج حكومته، بحيث تصبح الحكومة المكلفة بالمهام التدبيرية والبرلمان المكلف بالمصادقة والتزكية مجرّد أداتين، تنفيذية وتشريعية، في خدمة الرئيس الذي سيكون، في الوقت نفسه، رئيس السلطة القضائية، بعين القضاة وبعزلهم. ولا ضرورة لوجود مؤسسات دستورية موازية يعتبرها سعيّد مجرد أدوات تعطيل لمشاريعه التي لم تر النور، صحيحٌ أن المزاج العام في تونس كان، حتى قبل انقلاب سعيّد في 25 يوليو/ تموز 2021، ضد شكل النظام السياسي السابق الذي وضعه دستور ثورة 2011، الذي شتّت السلطات الثلاث ما بين الرئيس والبرلمان ورئيس الحكومة، وجعلها جزرا متنافرة، ولعب البرلمان السابق، بعد أن احتله الشعبويون، دورا مسرّعا في حمل التونسيين على فقدان ثقتهم في المؤسسات السياسية لبلادهم، خصوصا بعد أن تحول إلى مسرح للعراك بالأيدي والتنابز بالألقاب بين برلمانيين نساء ورجال، ربما كانوا مدفوعين إلى لعب تلك الأدوار التهريجية داخل المؤسسة التشريعية، لدفع الناس إلى نبذ أنشطتها ومتابعة نقاشاتها البيزنطية. وحتى بدون وجود مبرّرات حقيقية، فإن النظام الذي وضعه دستور عام 2014، المنبثق عن توافق سياسي كبير بين كل أطراف الطيف السياسي التونسي، استنفد مهمته، وأثبت فشله وأدخل البلاد في صراع سياسي على الصلاحيات، أدّى إلى إضعاف الدولة وتعطيل التنمية، وبالتالي كان لزاما تغييره، لكن الطريقة التي اتبعها سعيّد لإحداث تغييره الفسري زادت من توتير الوضع، بدلا من إصلاحه. منذ انقلابه على نظام الحكم السابق، تصرّف سعيّد مثل رئيس مطلق الصلاحيات، لا يتراجع عن قراراته، وقد استطاع، إلى حينه، أن يمضي في تنفيذ كل ما خطط له غير آبه برأي الشارع أو باحتجاجات معارضيه وانتقاداتهم. وبالرغم من أنه أصبح شبه معزول، بعد أن تخلّى عنه كل مؤيديه والمنتصرين لانقلابه، إلا أنه ماضٍ في تعنته. وإذا كان قد نجح في شيء، فقد نجح في توحيد صفوف خصومه ومؤيديه ضده، وفي عودة حالة الاصطفاف إلى الشارع التونسي المنقسم بين من يرغبون في تحقيق تغيير حقيقي يرون آثاره على حياتهم المعيشية ومن يبدون تخوفهم من حالة اللايقين التي أدخل إليها رئيسٌ غامضٌ بلادهم إليها، وهو يقوّضها بشكل قسري نحو مصير مجهول وغامض. من المتوقع أن يثير مشروع الدستور الجديد، بعد عرضه على الجمهور، جدلا واسعا في الأوساط السياسية، وهذا صحّي، لو يتعلق الأمر بمشروع دستور جرى إعداده في ظروف طبيعية، لكن الهدف، في حالة مشروع دستور سعيد، من إثارة الجدل حوله وتوقيت طرحه للاستفتاء في 25 يوليو/ تموز المقبل، هو تمرير الصلاحيات بين السلطات الثلاث، وتنظيم حياة التونسيين على نظام الحكم السابق، تصرّف سعيّد مثل رئيس مطلق الصلاحيات، لا يتراجع عن قراراته، وقد استطاع، إلى حينه، أن يمضي في تنفيذ كل ما خطط له غير آبه برأي الشارع أو باحتجاجات معارضيه وانتقاداتهم. وبالرغم من أنه أصبح شبه معزول، بعد أن تخلّى عنه كل مؤيديه والمنتصرين لانقلابه، إلا أنه ماضٍ في تعنته. وإذا كان قد نجح في شيء، فقد نجح في توحيد صفوف خصومه ومؤيديه ضده، وفي عودة حالة الاصطفاف إلى الشارع التونسي المنقسم بين من يرغبون في تحقيق تغيير حقيقي يرون آثاره على حياتهم المعيشية ومن

> يبقى على ذكاء التونسيات والتونسيين أن يقرّروا مصيرهم بأيديهم

(كاتب وإعلامي مغربي)

ماكرون يربح الرئاسة ويخسر الحكم

عمر العرابط

بعد أقل من شهرين على نجاحه في الانتخابات الرئاسية، فشل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الحصول على أغلبية برلمانية تمكّنه من الحكم وتطبيق برنامجه الانتخابي، فالتحالف الرئاسي «معا» الذي جمع حزب الرئيس وحليفيه، حزبي «الحركة الديمقراطية» و«آفاق»، لم يحصل إلا على 245 مقعداً، بعيداً كل البعد عن الأغلبية المطلقة المحدّدة في 289 مقعداً من أصل 577 في الجمعية الوطنية الفرنسية. وعلى الرغم من تصدّره نتائج الانتخابات التشريعية، إلا أن نتيجة التحالف الرئاسي أجمع كل المحلّلين السياسيين على اعتبارها فوزاً بطعم الهزيمة. وما زاد من الطين بلة والنتيجة قسوةً انهزام ثلاث وزيرات، ما سيضطرهن للاستقالة، علاوة على خسارة بعض رموز الماكرونية السياسية، مثل رئيس الجمعية الوطنية ريشارد فيران، ورئيس الكتلة البرلمانية للحزب الرئاسي وزير الداخلية السابق كريستوف كاستانير.

يذكّر أنه منذ التعديل الدستوري لسنة 2000 الذي قلّص العهدة الرئاسية الفرنسية من سبع سنوات إلى خمس، وكان من نتائجه تقديم الانتخابات الرئاسية الفرنسية على الانتخابات التشريعية، أصبحت هذه بمثابة دورة ثالثة، ينحصر دورها في إعطاء الأغلبية البرلمانية اللازمة للرئيس المنتخب، لتمكينه من تنزيل برنامجه السياسي، وتفادي الوقوع في فخ التعايش السياسي الذي لا يسمح بذلك. وهكذا ومنذئذ، وكأنها إجراء شكلي إداري، أعطت كل الانتخابات التشريعية الأغلبية للرئيس المنتخب، بغض النظر عن قوة حزبه وترسّخه داخل المجتمع الفرنسي. وهذا ما حصل سنة 2017، حيث حاز حزب الرئيس ماكرون الأغلبية، بما قدره 351 مقعداً بمرشّحين مغمورين، اختيروا عبر الإنترنت، ولم يكن للعديد منهم أي حضور وازن، أو نضال سياسي، إذ اعتمد حزب ماكرون على وجوه عديدة في المجتمع المدني والمقاولين ورجال الأعمال، علاوة على عديدين في مجالاتٍ مختلفة. ولكن الواقع السياسي في فرنسا تغير كثيراً منذ خمس سنوات، حيث انهارت كل الأحزاب التقليدية التي حكمت فرنسا عقوداً، سواء من اليمين المحافظ أو من اليسار الاشتراكي، وساهمت سياسة الرئيس ماكرون في تصدّعها وانشقاقها لتحجيمها وتقزيمها، حيث استطاع كسر الحواجز الإيديولوجية بين الأحزاب. ولم تعد المواقف السياسية مبنية على الاتجاهات الإيديولوجية والفكرية. وهكذا رأينا كيف تبنّى ماكرون في ولايته السابقة مواقف يمينية متشدّدة، خصوصاً تجاه المهاجرين والمسلمين، وقانون الانفصالية الإسلامية أحد معالمه الواضحة. اتسمت سياسة ماكرون، مع قرب نهاية ولايته السابقة، بنوع من البراغماتية والواقعية المفرطة، وجعلته الرغبة في ولاية ثانية يتبنّى مواقف سياسية جديدة، إذا ظهرت شعبيتها لدى المواطن الفرنسي. ومع بروز اليمين المتطرف وصعود شعبيته، وجد ماكرون ضالته، فقد وضع نفسه في موضع المنقذ من التطرّف اليميني العنصري، متهماً إياه بمحاولة تقسيم فرنسا وصناعة الفتنة بين أبنائها، مع محاولة سحب البساط منه بتبنّي قضايا رفعت من شأنه.

هي سياسة قديمة جديدة، فالرئيس الاشتراكي فرانسو ميتران، الذي حكم فرنسا 14 سنة، يقال إنه استطاع الحصول على أغلبيته البرلمانية آنذاك بتقوية اليمين المتطرّف، ومن ثمّة إضعاف اليمين المعتدل وتجزئة ناخبيه، ثم المناداة بما تسمى «الجبهة الجمهورية»، أي تحالف كل الأحزاب الفرنسية لقطع الطريق على «الجبهة الوطنية» المتطرّفة بزعامة لوبان الأب، ثم البنت، للوصول إلى البرلمان. ولكن قطع الطريق على «التجمع الوطني» وريث الجبهة الوطنية، هذه المرّة، كان يعني إعطاء ائتلاف اليسار المسمّى «الاتحاد الشعبي الإيكولوجي والاجتماعي الجديد» 63 مقعداً، وهي نسبة الدوائر التي تأهل فيها إلى الدور الثاني تحالف اليسار في مواجهة اليمين المتطرّف، ما يعني المخاطرة بحصول ائتلاف اليسار على الأغلبية، وتمكين جان - لوك ميلانشون من الوصول إلى رئاسة الحكومة، خصوصاً أنه استطاع توحيد كل اليسار والخضر تحت يافطة واحدة، وهو ما فشل فيه في الانتخابات الرئاسية، ولولاه لبلغ الدور الثاني مقابل الرئيس ماكرون. ومن هنا، يمكن أن نفهم نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية، والمفاجأة التي حقّقها اليمين المتطرّف، ففي وقت كانت معاهد استطلاع الرأي لا تعطية أكثر من 40 مقعداً، حصل حزب التجمع الوطني على 89 مقعداً، وهذا يعني أنه ضاعف نتيجته سنة 2017 عشر مرات، وهي النسبة التي لم يكن يحلم بها، ولم يحصل عليها أبداً منذ تأسيس الجمهورية الخامسة، وجعلت منه القوة السياسية في البلاد وراء ائتلاف اليسار الذي لم يحصل إلا على 131 مقعداً، في الوقت التي كانت تعطيه معاهد استطلاع الرأي حوالي 180 مقعداً، لكنه استطاع إحياء اليسار الفرنسي، وإعطاءه المكانة الثانية داخل المشهد السياسي، وداخل الجمعية الوطنية الفرنسية.

أما «حزب الجمهوريون»؛ ممثل اليمين التقليدي، فكما كان متوقعاً، انهار وفقد نصف مقاعده، وبعدما كان يمثل الكتلة الثانية في الجمعية الوطنية، أصبح يحتلّ المركز الرابع، لكنه لا يزال يتحكم في مجلس الشيوخ، أي الغرفة الثانية للبرلمان، ذات الصلاحيات المحدودة، ثم يمكن أن يقول إنه ليس من صالحه الانضمام إلى الأغلبية، لأنه سيذوب فيها، وعليه تجديد هياكله وإبراز زعاماتٍ جديدة، فهو يشكل البديل الأمثل في الانتخابات المقبلة لحكم فرنسا، في ظل مشهد سياسي عام يميل إلى اليمين، لا سيما أن الدستور الفرنسي لا يسمح لماكرون بالترشح مرة ثالثة.

أما المفاجأة المتوقعة فهي عدم حصول التحالف الرئاسي على الأغلبية المطلقة، واكتفاؤه بـ244 مقعداً، وهذا يعني أن الحكومة الفرنسية المعينة هي حكومة أقلية، ويمكن أن يسقطها معارضوها، خصوصاً مع رفض حزب «الجمهوريون» اليميني التقليدي الانضمام إلى الأغلبية. بصيغة أخرى، يمكن القول إنها حكومة قابلة للابتزاز. وبالتالي، وستُفرض عليها تنازلات من اليمين واليسار، وهذا يعني أن الرئيس ماكرون لن يستطيع تطبيق برنامجه الانتخابي السياسي الذي طرحه أمام الفرنسيين في الانتخابات الرئاسية، وستكون حكومته مضطرّة للقيام بتحالفات انتهازية حسب المشاريع التي ستُطرح خلال أغلبيتها المطلوبة لتمرير القوانين، تارّة مع اليسار واليمين المتطرّف في المشاريع المتعلقة بتقوية القدرة الشرائية مثلاً، وتارة أخرى مع اليمين، بشقّيه في كل ما يتعلق بالقضايا ذات الطابع الأمني أو المتعلقة بالهجرة، وهكذا دواليك.

ماكرون بعد الإدلاء بصوته يوم الأحد في شمال فرنسا (بيشال سبينغلر/فرانس برس)

> انهارت الأحزاب التقليدية التي حكمت فرنسا عقوداً، من اليمين المحافظ ومن اليسار الاشتراكي، وساهمت سياسة ماكرون في تصدّعها

(كاتب مغربي في باريس)

بوتين من ميونخ إلى بطرسبورغ

ارنست خوري

بين فترة وأخرى، يتوقف صحافيون ومتابعون وأكاديميون، وأحياناً سياسيون، عند خطاب مفصلي يلقيه فلاديمير بوتين. أحد خطاباته الذي أسال حبراً كثيراً يعود تاريخه إلى فبراير/ شباط 2007، وقد احتضنه مؤتمر ميونخ للأمن. أما أحدثهم شهرة، فهو الذي ألدلى به على امتداد 73 دقيقة يوم الجمعة الماضية، في 17 يونيو/ حزيران، خلال الجلسة العامة لمنتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي الخامس والعشرين. بين 2007 و2022 تحوّل العالم. تحوّل كل شيء إلا فلاديمير بوتين. كأنها كانت أكثر بكثير من 15 عاماً بالنسبة إلى العالم، وكأنه كان الأمس بالنسبة إلى بوتين. تغيرات كثيرة داخل روسيا وداخل أميركا، داخل «الغرب» الذي يعاديه بوتين وداخل بلدان الشرق. في حلف شمال الأطلسي وبلدان الاتحاد الأوروبي، في نظرة روسيا إلى نفسها كأوروبية أو كأوراسية وإلى العالم. في نظرة العالم إلى روسيا وأخيراً في تجويع روسيا . بوتين للعالم و«تربيته» بسلاح الغذاء ومصادر الطاقة والأسمدة. حين ألقى بوتين خطاب ميونخ، كان سجله الحربي متواضعاً. حرب واحدة في الشيشان، لم يفجرها هو، بل أدارها وأنهاها، ومعروفٌ أن فلسفة الرجل في إنهاء الأمور مهمورة بختمه: سياسة «الأرض المحروقة» التي صارت «مدرسة». في خطابه ذاك، خلطة من إهانة ذكاء المستمعين والشعبوية والتبسيط الذي يُشعر المخاطَب بضيق لا يطاق في الصدر، إلا أولئك الذين يرون ملامح لينين على قسمات بوتينهم، وهؤلاء الذين وجدوا قائداً لا يشبه الآخرين، سيخلص البشرية من الأحادية القطبية ليدخل النظام العالمي الجديد الروسي ـ الصيني حيّز التنفيذ. يستغرب بوتين في ميونخ كيف «ترفض بلدان عقوبة الإعدام بينما تشارك في حروب غير شرعية يسقط فيها مئات آلاف الضحايا». هذا كلام بوتين لا ال

بايدن إلى السعودية... صفيح ساخن

علي العبدالله

وجّه ملك السعودية، سلمان بن عبد العزيز، دعوة إلى الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، لزيارة المملكة يومي 15 و16 من الشهر المقبل (يوليو/ تموز). جاءت الدعوة بعد تصاعد الخلافات السياسية بين الرياض وواشنطن، وتبادل الانتقادات القاسية والمباشرة، وقد مهدت للدعوة زياراتٌ ولقاءاتٌ مطوّلة بين مسؤولي الجانبين، ما يعني وجود فرصة لرأب الصدع وتفعيل العلاقات التاريخية بالتوافق على مخارج للملفات العالقة تلبّي مصلحة الدولتين.

ارتبطت الخلافات السياسية بتباين وجهتي نظر في المنطلقات والتعارض في التطلعات. فالإدارة الديمقراطية الأميركية تنظر إلى الإقليم ودوله وقضاياها ومشكلاتها من منطلق خدمة استراتيجية كونية تعتمدها، تقضي بتقليص دورها وتخفيف التزاماتها فيه، وهذا يتعارض مع منطلق المملكة التي ترى ضرورة التزام الإدارات الأميركية المتعاقبة بفحوى اتفاق روزفلت – عبد العزيز على ظهر المدمرة كوينسي يوم 14 فبراير/ شباط 1945، وهذا يعني حماية المملكة من كل التهديدات، بما في ذلك خوض حرب دفاعاً عنها. وتضع الإدارة الديمقراطية الحريات وحقوق الإنسان في مقدمة أولوياتها، وتدعو الدول الحليفة إلى التزامها. وهذا يتعارض مع النزعة السلطوية التي تحكم سياسات المملكة الداخلية، ما أفرز جفوة بينهما، واستدعى تبنّي مواقف متباينة من ملفات ومشكلات إقليمية ودولية، ما قاد إلى تعميق الخلافات وتوسيع الفجوة. فقد عبّرت السلطة السعودية عن ضيقها من مواقف الإدارة الديمقراطية الرافضة لانفتاح الرياض على الصين وروسيا وتبادل الزيارات والاتصالات، وعقد صفقات أسلحة معهما، وبيع نفط للصين بالعملة الصينية، والتعبير عن تفضيلها إدارة جمهورية في البيت الأبيض، بالتمسّك برفضها الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، وبتمويل استثمارات صهر الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، جاريد كوشنير، بملياري دولار، وتكريس جزء من نشاطها الإعلامي لمتابعة مواقف الإدارة الديمقراطية للكشف عن ضعفها وتراجعها في المعادلات الدولية، في سعي منها للتأثير بانتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأميركي، ودعم عودة الجمهوريين إلى السيطرة فيه، والتمهيد لعودتهم إلى الإدارة، وعودة ترامب (أو الترامبية) إلى البيت الأبيض.

وزاد الطين بلة، اعتماد السلطة السعودية سياسة تضييق ضد المعارضين السعوديين السلميين في الداخل والخارج، باعتقالات مديدة وإخفاء قسري، عبد الله حامد ورائف بدوي ولجين الهذلول وسلمان العودة وعوض القرني وعلي العمري وفهد بن عبد العزيز وآخرين، والخطف والقتل، كما حصل للصحافي جمال خاشقجي يوم 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 في القنصلية السعودية في إسطنبول، واحتجاز أمراء من العائلة المالكة ومسؤولين رفيعين في فندق، ومساومتهم على جزء من ثرواتهم مقابل الإفراج عنهم، ما عمّق الخلافات بين السلطتين، وأظهرها إلى العلن برفض الرئيس الأميركي التعامل مع ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، وإفراجه (بايدن) عن نتائج تحقيق استخباراتي أميركي يؤشر على مسؤولية بن سلمان بشأن خاشقجي.

أتاح الغزو الروسي لأوكرانيا، وما رتّبه من مواقف وتبعات سياسية واقتصادية فرصة لدول الخليج العربية عامة، والسعودية خصوصاً، للضغط على الإدارة الأميركية لدفعها إلى تغيير مواقفها من ملفات وقضايا تتعلق بمصالحها المباشرة عبر رفض الاستجابة لطلبات الإدارة بإعلان موقف صريح وواضح ضد الغزو الروسي، وزيادة إنتاجها من النفط للتأثير بسوق النفط وتعويض دول الاتحاد الأوروبي عن النفط الروسي، ما يتيح لها وضعه على جدول العقوبات، والتأثير بأسعاره التي ارتفعت وتحولت إلى الضد من مصالح الإدارة الديمقراطية بتضرّر الناخب الأميركي من التضخم عموماً، وارتفاع سعر غالون البنزين خصوصاً، ما سيلعب دوراً في تصويته في الانتخابات النصفية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، في غير صالح المترشّحين الديمقراطيين.

تحوّلت المناورات السياسية والاقتصادية الخليجية إلى حالةٍ مقلقةٍ للإدارة الأميركية تشي بضعف تأثير الولايات المتحدة بحلفائها، وتفتح الباب لتمرّد دول أخرى على توجهاتها وخياراتها السياسية والاقتصادية، ما دفعها إلى إرسال الوفود والمسؤولين السياسيين والأمنيين إلى دول الخليج العربية، المملكة خصوصاً، للضغط من أجل تغيير المواقف، وأخذ القرارات المطلوبة سياسياً واقتصادياً، من دون تحقيق نتائج مرضية، ما دفعها إلى لعب أوراق ضغط، بما في ذلك ضربات تحت السرّة، بالبحث عن بدائل لنفط الخليج عبر الانفتاح على فنزويلا، أكبر احتياطي نفطي، والدفع باتجاه التفاهم مع إيران على البرنامج النووي، بحيث تعود إلى سوق النفط والغاز بكل طاقتها الإنتاجية الضخمة.

ساعدت إسرائيل في تجسير الفجوة بين السلطتين، عبر الضغط على السعودية وتخويفها من نجاح المفاوضات بشأن الاتفاق النووي الإيراني، من جهة، ومن التوجه لرفع العزلة عن فنزويلا وإعادتها إلى سوق النفط بطاقتها الكاملة، ما يؤثر بحصة المملكة في سوق النفط، من جهة ثانية، وطمأنت السعودية على أمنها الوطني بتطويق إيران وتقييد حركتها في الإقليم، عبر مشروع شبكة دفاع جوي مضادة للصواريخ والطائرات المسيَّرة يتكون من قواعد ومراكز للإنذار المبكر والصواريخ والطائرات والقدرات الإلكترونية، يربط دفاعات دول الخليج العربية ومصر والأردن والعراق وإسرائيل، يعمل عليه الكونغرس لملء الفراغ الذي يسبّبه سحب أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية، باتريوت وثاد، من الإقليم، للحد من أخطار المسيّرات والصواريخ البالستية الإيرانية، بحيث تكون خطوةً على طريق إقامة نظام دفاعي جديد للشرق الأوسط، وإدماج إسرائيل في الإقليم، في ضوء ما أتاحه نقلها إلى مسرح عمليات القيادة الأميركية الوسطى، الذي يمتدّ من أفغانستان إلى المغرب، ومن آسيا الوسطى إلى القرن الأفريقي، وعقد اتفاقيات أبراهام التطبيعية بينها وبين الإمارات والبحرين، من فرص التنسيق الأمني وتبادل المعلومات وإجراء تدريبات ومناورات مشتركة معها، من جهة ثالثة.

انطوت الدعوة الملكية السعودية على مستوى من التفاهم والاتفاق المبدئي على رأب الصدع والبحث عن حلول للملفات العالقة بين السلطتين، وشكّلت، في الوقت نفسه، مستوىً من الإحراج لهما، فالرئيس الأميركي محرجٌ من مقابلته وليّ العهد السعودي، بعد أن تجاهله طوال الفترة الماضية، ولم يتحدّث إليه بالهاتف، خصوصاً مع وجود تيار تقدمي قوي داخل الحزب الديمقراطي، يعتبر الاجتماع إليه خيانة للقيم والمبادئ الديمقراطية، وقد كان الإحراج واضحاً في تسريبات أميركية على لسان الرئيس ومساعديه والناطقين باسم الإدارة، حيث قيل إن الاجتماع به لن يكون خاصاً، بل ضمن مجموعة، قد يكون ضمن الاجتماع الموسّع الذي سيضم الرئيس الأميركي وقادة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والعراق، والإعلان أن الرئيس لن يمرّر المناسبة من دون الحديث عن قتل خاشقجي. كذلك سيطرح التزام حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة. وكرّر وزير الخارجية الأميركية، أنتوني بلينكن، أنهم يتحدثون مع السعودية عن حقوق المثليين في كل لقاء. وهذا لن يرضي ولي العهد السعودي، حيث سيبقى يشعر بعدم تحقيق هدفه المعلن، دفع الإدارة الأميركية إلى مباركة سياساته الداخلية والخارجية. وهذا قاده إلى العمل على تأكيد مكانته الإقليمية عبر زياراته القاهرة وعمّان وأنقرة قبل زيارة بايدن المملكة.

لن يكون التوصل إلى صفقة شاملة سهلاً، فالخلافات في وجهات النظر والطموحات كبيرة وكثيرة، من البرنامج النووي الإيراني إلى مواجهة سياسة التدخل الإيرانية في دول الجوار العربي، إلى تصنيف حركة أنصار الله، الحوثيين، منظمة إرهابية، مروراً بالعلاقات العسكرية السعودية الصينية، تصنيع مسيّرات وصواريخ بالستية صينية في السعودية، والتنسيق في مجال إنتاج النفط مع روسيا المعروف بـ«أوبك+»، رفع إنتاج النفط للتأثير بالأسعار ولجم التضخم المتصاعد وتوفير فائض يتيح وقف استيراد النفط الروسي، إلخ. فالعودة إلى شراكة استراتيجية لا تستدعي تغييراً كبيراً في التعاطي مع الملفات العالقة بين السلطتين فقط، بل وتغييراً في الخيارات الاستراتيجية: تخلي واشنطن عن توجهها إلى الانسحاب من الشرق الأوسط لمصلحة توجهها نحو منطقة الهندي والهادي لمحاصرة الصين، التراجع عن أولوية مواجهة السعي الصيني الروسي إلى تغيير قواعد النظام الدولي، التراجع عن سياسة الدفاع عن حقوق الإنسان وترويج القيم الغربية، بالنسبة إلى الإدارة الأميركية. والتراجع عن البحث عن حلفاء لتغطية الانسحاب الأميركي بالتوجه شرقاً والتعاون مع روسيا والصين، وتنويع مصادر السلاح، بالنسبة إلى المملكة. وهي خطواتٌ صعبةٌ في ظل التطورات الجارية في المعادلات الإقليمية والدولية، حيث يمر النظام الدولي بمرحلة عدم استقرار، بانتظار ما سيُحدثه الغزو الروسي لأوكرانيا من أثر على قواعده غربية المنشأ. بالإضافة إلى ما يشهده العالم من كوارث طبيعية وأوبئة تحت تأثير تحولات المناخ، والبحث عن طاقة صديقة للبيئة، توقف احترار الغلاف الجوي وانعكاسه الخطير على المناخ بانتشار الأوبئة، وذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي، ما يضع الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في موقف دقيق وحرج بين استخدام مستوى الإنتاج للتأثير بالأسعار وتحقيق مكاسب مالية ونفوذ سياسي وبين التعاطي الإيجابي مع التطلعات الغربية لزيادة سقف الإنتاج، ودفع الأسعار إلى التراجع، وخسارة عوائد مالية ضخمة، في الوقت الذي تسعى فيه الدول الغربية لتأمين احتياجاتها من النفط والغاز، عبر العمل على تأمين مصادر بديلة للنفط والغاز الروسيين، تحت عنوان مضلّل: أمن الطاقة، لحماية مصالحها الوطنية وكسر الأسعار لاحتواء تذمّر مواطنيها، فاللحظة السياسية تعمّق التناقضات وتفتح باب المساومات والخيارات الآنية التي لا يمكن الركون إليها كاستراتيجية ثابتة وموثوقة.

(كاتب سوري)

> تحوّلت المناورات السياسية والاقتصادية الخليجية إلى حالةٍ مقلقةٍ للإدارة الأميركية تشي بضعف تأثير الولايات المتحدة في حلفائها

> اللحظة السياسية تعمّق التناقضات وتفتح باب المساومات والخيارات الآنية التي لا يمكن الركون إليها كاستراتيجية ثابتة وموثوقة

نحو قانون أسرة أكثر مساواة وعدالة للمرأة المصرية

معتز الفجيري

وسط الانشغال بجدية الحوار الوطني في مصر وفرص نجاحه في توسيع مساحة الحريات العامة في البلاد، تخوض المنظمات النسائية المصرية معركة أخرى، لم تأخذ نصيبها المستحق من النقاش العام، وتتعلق بإصلاح ضروري طال انتظاره لقانون الأحوال الشخصية المصري. فقد تقدّمت، أخيرا، عضو مجلس النواب، نشوى الديب، وبدعم من 60 من زملائها وزميلاتها في المجلس، بمشروع قانون جديد للأحوال الشخصية، لتحقيق مساواة وعدالة للمرأة المصرية في إطار الأسرة، يمثل خلاصة عمل وبحث معمّق طويل لمنظمات حقوق المرأة المصرية عشرين عاماً، وفي مقدمتها مؤسسة قضايا المرأة المصرية. ومن مقترحات مشروع القانون جعل الطلاق بيد القضاء بدلاً من الطلاق بإرادة منفردة للرجال، وتقييد تعدّد الزوجات بحيث يكون بإذن من القاضي في شروط وأسباب محدّدة، وحق الأم المسيحية المتزوجة من مسلم في الاحتفاظ بحضانة أطفالها أسوة بالأم المسلمة، وتبني مبدأ المصلحة الفضلى للطفل في نظر ترتيبات حقوق حضانة الأطفال بعد الطلاق، والتأكيد صراحة على رفع سن الزواج إلى 18عاما لمواجهة التحايل الذي يجري على القانون، ويؤدي إلى استمرار ظاهرة زواج الأطفال... وينطلق مشروع القانون من دراسة مقارنة متأنية لقوانين الأسرة في بلدان عربية وإسلامية، خصوصا مدوّنة الأسرة المغربية الصادرة في فبراير/ شباط 2004، والاتجاهات المختلفة للفقه الإسلامي المقارن، بحيث تحقّق مواده أكبر قدرٍ من الانسجام بين أحكام الشريعة الإسلاميّة والمواثيق الدولية المنظّمة لحقوق المرأة.

وكانت مسألة حدود تقييد سلطة الرجل المطلقة في الطلاق الشفوي من طرف واحد من نقاطٍ أثارت جدلاً واسعاً خلال السنوات الأخيرة، فقد دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي، في يناير/ كانون الثاني 2017، إلى تبنّي تعديل تشريعي يلزم بتوثيق عقود الطلاق مثل عقود الزواج، مشيراً إلى بيانات التعبئة العامة والإحصاء بشأن تزايد عدد حالات الطلاق في مصر. إلا أن هذا المقترح واجه رفضاً قطعيا من الأزهر الذي أكّد، في بيان هيئة كبار العلماء في الأزهر، في فبراير/ شباط 2017 «أن وقوع الطلاق الشفوي هو ما استقرّ عليه المسلمون منذ عهد النبي، لكنها تركت مخرجاً للسلطة في إمكانية سنّ تشريع يكفل توقيع عقوبة تعزيرية رادعة على من امتنع عن توثيق الطلاق الشفوي أو ماطل فيه». وقد أعاد السيسي الإشارة إلى مسألة إصلاح تنظيم الطلاق في مؤتمر إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر/ أيلول 2021، ثم في خطابه في احتفالية يوم المرأة في مارس/ آذار 2022. وفي مداخلة هاتفية مع إحدى الفضائيات المصرية في مايو/ أيار 2022، دعا السيسي الحكومة والأزهر إلى إعداد قانون جديد للأحوال الشخصية.

تختلف طبيعة نصوص قوانين الأحوال الشخصية العربية، وحدود إصلاحاتها في القرن العشرين، تبعاً لتغيير السياقات السياسية والاجتماعية، فقد قطعت الدول العربية في شمال أفريقيا خطوات نوعية على طريق المساواة بين الرجال والنساء في قوانين الأسرة، بينما لا تزال دول الخليج والمشرق العربي، ومنها مصر، تسير بخطوات محدودة، حيث لا تتناقض قوانين الأسرة في هذه الدول فقط مع الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، بل إنها أيضا لم تعد تتناسب مع الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المتغير في المجتمعات العربية خلال العشرين سنة الأخيرة. وكانت تونس من أوائل الدول العربية التي تبنّت قانونا تقدّميا للأسرة عام 1957، كفل ضمانات وحقوقا للمرأة لم تكن معهودة في أي قانون أسرة عربي آخر في ذلك الوقت. وقد خضع القانون التونسي لمزيد من الإصلاحات في عقد التسعينيات. وقد تجدّد النقاش بشأن ادخال مزيد من الإصلاحات بعد الثورة التونسية، وفي ظل ضغط المجتمع المدني والحركة النسوية في تونس حيث تشكلت لجنة الحقوق والحريات الفردية بقرار من الرئيس السابق، الباجي قايد السبسي، والتي قدّمت توصياتٍ جديدةً، لإقرار المساواة التامة بين الرجال والنساء؛ إلا أن البيئة السياسية في تونس لم تكن مؤهّلة لتطبيقها. وفي المغرب، تمثلت الخطوة الأهم في تبنّي مدونة الأسرة عام 2004، وكان صدورها نتاج توازن سياسي دقيق بين تبنّي المؤسسة الملكية هذا القانون، بما لها من مكانة أدبية ودينية في المجتمع المغربي، ودعم المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان، وفي ظل معارضة من التيارات الإسلامية والمحافظة. وقد سعى هذا القانون، كما تنص ديباجته، إلى «إعمال الاجتهاد في استنباط الأحكام، مع الاستهداء بما تقتضيه روح العصر والتطور، والتزام المملكة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا». وفيما يخص تنظيم الطلاق، على سبيل المثال، تبنّى النموذج التونسي إصلاحاً جذرياً حيث يتساوى الزوجان من دون تمييز أمام التحكيم القضائي في نظر قضايا الطلاق. بينما تبنّى المشرّع المغربي سيناريو آخر، يتمثل في احتفاظ الرجل بسلطة الطلاق، لكن لا يتم وقوعه إلا بإذن من المحكمة، وهو ما يقترحه مشروع القانون المقدّم من المنظمات النسائية المصرية. وقد نادى بهذا الإصلاح في مصر الشيخ محمد عبده في نهاية القرن التاسع عشر. كما طرح قاسم أمين في كتابه «تحرير المرأة»، الصادر عام 1899، مقترحات لجعل الطلاق أمام القاضي أو المأذون، ومقترحا آخر لتقييد تعدّد الزوجات.

وكان مخاض إصلاح قانون الأحوال الشخصية في مصر عسيراً ومعرّضاً للانتكاسات في كل محطاته عبر القرن العشرين، فقد بقيت القوانين الصادرة في الربع الأول من القرن العشرين سارية من دون إصلاح، إلى أن حاول الرئيس أنور السادات تبنّي تعديلاتٍ نوعية للقانون نهاية السبعينيات، لكنها لم تستمر طويلاً بعد الحكم بعدم دستورية القانون، لسبب اجرائي عام 1985. ثم أدخلت إصلاحات في الثمانينيات على القانون، بحيث يوسّع من صلاحيات المرأة في الطلاق بضرر، ويجعل الطلاق، في حال تعدّد الزوجات، أحد خيارات المرأة، ولكن في ظل شروط صارمة. ثم جاء إقرار حق المرأة في الخلع في يناير/ كانون الثاني 2000، والذي لم يحظ وقتها بدعم ليس فقط من التيارات الإسلامية، ولكن حتى من فصائل أخرى من المعارضة الليبرالية المصرية. ولكن وقوف الأزهر والمحكمة الدستورية العليا خلف هذه الإصلاحات ساعد على استمرارها واستقرارها، على الرغم من تعدّد المعارضين لها. ولكن هذه الإصلاحات استنفدت الغرض منها، ولم تعد كافيةً في تحقيق المساواة والعدالة في الأسرة المصرية. وفتح هذا النقاش اليوم في المجتمع المصري أمر ضروري، حيث لم يخضع قانون الأحوال الشخصية لأي مراجعة جذرية منذ إقرار حق المرأة في الخلع منذ أكثر من عشرين عاماً، بل شهدت سنوات ما بعد الثورة المصرية جدالات سياسية حادّة بالتزامن مع الصعود السياسي لجماعة الإخوان المسلمين والأحزاب السلفية كادت أن تعصف بالمكتسبات المحدودة التي حقّقتها المرأة المصرية في المحطات المختلفة لإصلاح قانون الأحوال الشخصية منذ الثمانينيات من القرن الماضي.

يقدّم مشروع القانون الذي تقدّمت به النائبة نشوى الديب الحد الأدنى حقوقياً، والذي يمكن الدفع به لتحسين وضعية المرأة في الأسرة. ولكن يبدو أنه لن يكون أساس التعديل التشريعي المرتقب، فمن الواضح أن بنود هذا المشروع لن تنال دعم مؤسسة الأزهر، كما أن الحكومة أخذت زمام المبادرة، متجاهله هذا المشروع، من خلال تشكيل وزير العدل المصري، أخيرا، لجنة خبراء رسمية لإعداد قانون الأحوال الشخصية الجديد. وما يقلق أن هذه اللجنة ضمت، في أغلب عضويتها، قضاة من الرجال، ولم تشمل ممثلين عن المجتمع المدني، أو المنظمات النسائية المشغولة بهذا الملف. وفي ضوء تاريخ مسيرة إصلاحات قانون الأحوال الشخصية في مصر، فإن نجاح أي إصلاح جذري لهذا القانون يتطلّب، إلى جانب توافر الإرادة السياسية لدى السلطتين، التنفيذية والتشريعية، تفهما ودعما رمزيا وأدبيا من قيادات الأزهر، واستعدادا من القضاء المصري، وخصوصا المحكمة الدستورية العليا لتقديم الحماية الدستورية له، وتأصيل التوفيق بين ما سينصّ عليه هذا القانون مع المادة الثانية من الدستور المصري، والتي تنصّ على أن مبادئ الشرعية الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، عبر الاستفادة القصوى من التنوع في اتجاهات الفقه الإسلامي، والانحياز للتفسيرات المستنيرة والإصلاحية.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

> أثارت مسألة حدود تقييد سلطة الرجل المطلقة في الطلاق الشفوي من طرف واحد جدلاً واسعاً

> كان مخاض إصلاح قانون الأحوال الشخصية في مصر عسيراً ومعرّضاً للانتكاسات في كل محطاته

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads